

## الحالة في الصومال

### تقرير الأمين العام

#### أولاً - مقدمة

- 1 - يتضمّن هذا التقرير، المقدم عملاً بالفقرة 14 من قرار مجلس الأمن 2705 (2023) وبالقرار 2748 (2024)، آخر ما استجد من المعلومات عن تنفيذ هذين القرارين، بما في ذلك معلومات عن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال (بعثة الأمم المتحدة) - تغطي التقدم المحرز في ضوء المعايير المرجعية التي حدّدها الاستعراض الاستراتيجي - وعن ولاية مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. ويغطي التقرير التطورات الهامة التي طرأت في الفترة من 24 أيار/مايو إلى 20 أيلول/سبتمبر 2024.
- 2 - وفي رسالة مؤرخة 16 أيار/مايو 2024 موجهة إلى الممثل الدائم للصومال، طلب مجلس الأمن إلى الأمم المتحدة أن تعمل على وجه السرعة مع حكومة الصومال الفيدرالية لتحديد طرائق عملية انتقال بعثة الأمم المتحدة والجدول الزمني لهذا الانتقال وموافاة المجلس خطياً بأخر ما استجد من المعلومات عن ذلك بحلول نهاية آب/أغسطس 2024. وفي هذا الصدد، أنشئت لجنة تقنية مشتركة مؤلفة من ممثلين عن الأمم المتحدة والحكومة الفيدرالية في أوائل حزيران/يونيه، واجتمعت لاحقاً في عدة مناسبات خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس لتدريس الجداول الزمنية والطرائق الخاصة بعملية الانتقال. وفي رسالة مؤرخة في 30 آب/أغسطس موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، قدم الأمين العام آخر ما استجد من المعلومات عن تلك المباحثات وأحال مقترحاً كانت الحكومة الفيدرالية قد قدمته بشأن عملية الانتقال.
- 3 - وفي 1 آب/أغسطس 2024، اعتمد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المفهوم الاستراتيجي لعمليات البعثة التي ستكون خلفاً لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال بقيادة الاتحاد الأفريقي، والتي ستعرف باسم بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال. وفي وقت لاحق، في 15 آب/أغسطس، اتخذ مجلس الأمن القرار 2748 (2024) الذي مدّد بموجبه الإذن الممنوح لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، وطلب إلى الأمين العام، ضمن أمور أخرى، أن يقدم، بالاشتراك مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وبالتشاور مع الصومال والجهات الدولية صاحبة المصلحة، تقريراً عن التصميم العام للبعثة الخلف المقترحة بحلول 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وتجري حالياً المناقشات بشأن الجوانب المختلفة لتصميم البعثة، وفقاً لما طلبه مجلس الأمن.



## ثانياً - استعراض عام للتطورات السياسية والأمنية والسياسية والاقتصادية

### ألف - التطورات السياسية

- 4 - في 6 تموز/يوليه، افتتح رئيس الصومال، حسن شيخ محمود، الدورة الخامسة للبرلمان الفيدرالي. وفي كلمة ألقاها في جلسة مشتركة لمجلسي الشعب والشيوخ، أثنى الرئيس على البرلمان الفيدرالي لنجاحه في مراجعة الفصول الأربعة الأولى من الدستور المؤقت لجمهورية الصومال الفيدرالية. وأوضح أن الأولوية في الدورة البرلمانية المقبلة ستُعطى للقوانين المتعلقة بإرساء الديمقراطية في الصومال، وتحديدًا معالجة مسائل الانتخابات والأحزاب السياسية وحقوق الإنسان والقضاء. وكرر التزام حكومته بقيادة البلد إلى إجراء انتخابات حرة ومباشرة.
- 5 - وفي 27 تموز/يوليه، أقر مجلس الوزراء بالإجماع مشروع قانون إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بالانتخابات وتحديد الدوائر الانتخابية. وفي 8 آب/أغسطس، أقر مجلس الوزراء كذلك مشروع قانون الانتخابات ومشروع قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية.
- 6 - وفي 27 تموز/يوليه، عين رئيس الوزراء، حمزة عبيدي بري، أربعة أعضاء جدد في مجلس الوزراء، من بينهم بشير محمد جامع "غوبي" وزيراً للأسرة وتنمية حقوق الإنسان (كان يُدعى سابقاً وزير شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان)؛ وعمر علي عبيدي وزيراً للدولة بوزارة الدفاع؛ وسعيد محمد محمود وزيراً للدولة بوزارة الأشغال العامة والإسكان؛ ومحمود عبد القادر حاجي نائباً لوزير الشباب والرياضة.
- 7 - وفي 15 حزيران/يونيه في غاروي، افتتح رئيس ولاية بونتلاندا، سعيد عبد الله دني، الدورة الرابعة والخمسين لمجلس نواب بونتلاندا. وقد ذكر الرئيس دني، في كلمته الافتتاحية، أن بونتلاندا مستعدة للدخول في حوار مباشر مع الحكومة الفيدرالية بشأن القضايا المتعلقة بالأولويات الاستراتيجية الوطنية للصومال، بما في ذلك النظام الفيدرالي المالي، وهيكلة الأمن الوطني، وتقاسم الموارد والسلطة، والنموذج الوطني للعدل. وأعرب أيضاً الرئيس محمود عن استعداده للدخول في حوار مع ولاية بونتلاندا.
- 8 - وفي 23 تموز/يوليه، أجرت لجنة الانتخابات في بونتلاندا انتخابات مجالس المقاطعات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في المقاطعات الثلاث المتبقية في منطقة نوجال، وهي غاروي وندجوريو وغودوبجيران. وقد تنافست فيها ثمانية أحزاب سياسية، من بينها حزب "كاه" الحاكم، على 81 مقعداً، فازت النساء بـ 10 مقاعد منها (13 في المائة).
- 9 - وفي 2 تموز/يوليه، قام المجلس التشريعي لولاية جوبالاند بتعديل دستورها المؤقت فألغى المادة 70، التي كانت تقيد فترة ترشح رؤساء الولاية بفترتين رئاسيتين مدة كل منهما أربع سنوات كحد أقصى، وقدم نسخة منقحة للمادة 65، تُعدّل بموجبها فترة الرئاسة من أربع سنوات إلى خمس سنوات وتُلغى العمل بالحد الزمني لشغل منصب رئاسة الولاية. وقد انتقدت المعارضة في جوبالاند تلك التغييرات ودعت إلى إعادة العمل بالأحكام الدستورية السابقة إلى نصابه.
- 10 - وفي 1 تموز/يوليه، وبدعوة من وزير خارجية تركيا، هاكان فيدان، أُجريت محادثات غير مباشرة في أنقرة بين وزير خارجية إثيوبيا، تاي أتسكي سيلاسي، ووزير الخارجية والتعاون الدولي في الصومال، أحمد معلم فقي. وأثناءها كرر الطرفان التزامهما بالتوصل إلى حل سلمي للخلافات وأعربا عن تقديرهما لتركيا لما قدمته من تسهيلات في هذا الصدد. واتفق الوزيران على مواصلة الحوار بهدف تسوية مشكاليهما

وضمان تحقيق الاستقرار على الصعيد الإقليمي. وعُقدت الجولة الثانية من المحادثات في أنقرة في 12 آب/أغسطس.

## باء - التطورات الأمنية

11 - أعلنت السلطات الصومالية بأن عمليات التصدي لحركة الشباب نُفذت في منطقة بنادر وفي ولايات غالمودوغ وهيرشبيلي وجوبالاند وجنوب غرب الصومال خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه، تمكنت قوات الحكومة الفيدرالية وقوات الولايات من استعادة السيطرة على الأراضي وصد هجمات حركة الشباب في بلدتي هربول وبولو حاجي، بمنطقة جوبا السفلى.

12 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجل ما مجموعه 850 حادثاً من الحوادث الأمنية، منها 126 هجوماً استُخدمت فيها أجهزة متفجرة يدوية الصنع، أدت إلى ما لا يقل عن 670 إصابة. ووردت إفادات عن وقوع حوادث عنف بين العشائر في ولايات جنوب غرب الصومال وجوبالاند وغالمودوغ.

13 - ونفذت حركة الشباب أربع هجمات غير مباشرة بإطلاق النار في منطقة بيدواه وهجوماً في مقديشو خلال هذه الفترة. وفي 13 حزيران/يونيه، أطلقت ست قذائف من عيار 82 ملم باتجاه مطار بيدواه، حيث سقط عدد منها داخل مجمع الأمم المتحدة. وفي 1 تموز/يوليه، سقطت أربع قذائف من عيار 82 ملم في محيط مستشفى بيدواه الإقليمي. وفي 20 آب/أغسطس، أطلقت حركة الشباب ما لا يقل عن أربعة صواريخ من عيار 107 ملمترت على مجمع الأمم المتحدة، سقطت على مقربة من مدرج الطائرات. وفي 1 أيلول/سبتمبر، أطلقت ستة صواريخ من عيار 107 ملمترت على المنطقة المحمية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. وقد أصاب صاروخ منها مجمع الأمم المتحدة. ولم يسفر أي من تلك الهجمات عن إصابات. وفي 5 أيلول/سبتمبر، أطلقت خمسة صواريخ من عيار 107 ملمترت باتجاه مطار آدم عدي الدولي في مقديشو.

14 - وفي 8 حزيران/يونيه، هاجمت حركة الشباب ثلاث قواعد أمامية للعمليات تابعة للجيش الوطني الصومالي بالقرب من بلدة عيل طيري بمنطقة غالمودوغ، استخدمت فيها اثنين من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة على مركبات وواحد من الأجهزة المتفجرة المحمولة اليدوية الصنع. وفي 30 حزيران/يونيه، تم تفجير جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة مما استخدمه حركة الشباب في الهجمات الانتحارية عند نقطة تفتيش تابعة للجيش الوطني الصومالي في بلدة بلدين بمنطقة هيرشبيلي، مما أسفر عن مقتل أربعة أشخاص وإصابة ثمانية آخرين. وفي مقديشو، قامت حركة الشباب في 14 تموز/يوليه بتفجير جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة في مهوى كان يبث مباراة في كرة القدم، أسفر عن مقتل 9 أشخاص وإصابة 22 شخصاً آخرين. وفي 21 آب/أغسطس، استهدف هجوم بجهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة نقطة تفتيش عند بوابة مدخل وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية بمقاطعة غراس بالي، مما أسفر عن مقتل جنديين وثلاثة مدنيين.

15 - وفي 15 تموز/يوليه، أعلنت الحكومة الفيدرالية أنها صادرت شاحنتين محمّلتين بأسلحة وذخائر كانت قد تم تهريبها إلى البلد. وفي اليوم نفسه، في مقاطعة عابدواق بمنطقة غالمودوغ، بالقرب من الحدود مع إثيوبيا، هاجمت ميليشيات عشائرية القافلة التي كانت تحت حراسة حكومية فنهبت الشحنة. وقد أسفر الهجوم عن سقوط العديد من الضحايا من الجانبين. وفي 18 تموز/يوليه، فرض مجلس الأمن الوطني حظراً على تجارة الأسلحة والذخائر أو أي ما يتصل بها من أعمال أخرى داخل الصومال من قبل الجهات غير

التابعة للدولة، عملاً بالأطر القانونية السارية. وقد أقر مجلس وزراء حكومة الصومال الفيدرالية هذه التدابير بالإجماع. ولا يزال التحقيق في الهجوم متواصلاً.

16 - وفي 2 آب/أغسطس، تعرضت منطقة شاطئ ليدو الشهير في مقديشو لهجوم معقد شنته حركة الشباب، استهدفت فيه المدنيين. فقد عمد المهاجمون إلى تفجير جهاز متفجر محمول يدوي الصنع، فيما قام آخرون بإطلاق النار بشكل عشوائي على الحشود. كما حاول التنظيم تفجير جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة في موقف للسيارات تابع للفندق، ولكن الأمن تمكن من اعتراضه. وقد قُتل إثر ذلك ما لا يقل عن 37 شخصاً فيما أُصيب حوالي 250 شخصاً آخرين في ذلك الهجوم المعقد، من بينهم اثنين من موظفي الأمم المتحدة الوطنيين. وفي 14 سبتمبر/أيلول، قُتل 6 مدنيين وأصيب ما لا يقل عن 14 شخصاً آخرين إثر انفجار جهازين من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في منطقة كهدا، في ضواحي مقديشو.

## جيم - التطورات الاقتصادية

17 - في 29 أيار/مايو، أنجز المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي المراجعة الأولية لترتيب التسهيل الائتماني الممدد للصومال، أسفر عن صرف الصندوق مبلغاً قدره حوالي 10 ملايين دولار كدعم للميزانية. وبذلك يصل إجمالي المبالغ المصروفة للصومال في إطار التسهيل الائتماني الممدد إلى حوالي 50 مليون دولار.

18 - وفي حزيران/يونيه، توقع البنك الدولي أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي للصومال نمواً بنسبة 3,7 في المائة في عام 2024، متسارعاً من 3,1 في المائة في عام 2023، لأسباب تُعزى جزئياً إلى تحسُّن الإنتاج الزراعي في أعقاب الجفاف المطول الذي شهده البلد في الفترة 2022-2023 وزيادة الاستهلاك والاستثمار من قبل القطاع الخاص. وانخفض معدل التضخم من 6,1 في المائة في عام 2023 إلى 4,8 في المائة في عام 2024، مع زيادة طفيفة في تضخم أسعار المواد الغذائية.

19 - وفي 11 تموز/يوليه، أقر مجلس الوزراء مشروع قانون ضريبة الدخل، الرامي إلى تنويع مصادر الإيرادات. وتشير التوقعات لعام 2024 إلى احتمال تسجيل زيادة طفيفة في الإيرادات الداخلية لتصل إلى 346,2 مليون دولار، وهو يمثل ما نسبته 2,8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. فقد تجاوزت النفقات في الربع الأول من العام الإيرادات بحوالي 8 ملايين دولار، بما يؤكد العجز المالي الإجمالي المتوقع بنسبة 0,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد لعام 2024.

20 - وفي 15 تموز/يوليه، أصدرت وزارة المالية تقرير الإدارة المالية، الذي يشمل الإنجازات الهامة التي تحققت على مدى السنوات العشر الماضية، بما في ذلك في مجال تعبئة الإيرادات المحلية والإدارة المالية العامة والحوكمة الرشيدة. وفي اليوم نفسه، اجتمعت لجنة الإدارة المالية، حيث أشار أعضاؤها إلى أهمية عملية مراجعة الدستور الراهنة في تعزيز الإصلاحات المالية الجارية وضمان الأخذ بنهج عادل إزاء تقاسم الموارد الطبيعية.

## ثالثاً - آخر المستجدات عن أنشطة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري

### ألف - الدعم المقدم للعمليات السياسية

21 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم التقني والمالي واللوجستي فيما يتعلق بجهود المصالحة. ففي 6 تموز/يوليه، قدمت الأمم المتحدة الدعم إلى حكومتَي بونتلاندي

وغالمودوغ لعقد اجتماع للمصالحة يرمي إلى تسوية النزاعات داخل كل عشيرة على حدة. كما دعمت الأمم المتحدة جهودَ وزارة الداخلية والشؤون الفيدرالية والمصالحة بولاية غالمودوغ الرامية إلى تعزيز وقف إطلاق النار بين عشيرتي سقاد ولبكسي وذلك بتشجيع الحوار بين العشائر. وشملت أهم الأنشطة في هذا الصدد عقد لجنة مشكّلة من الأطراف المعنية الرئيسية لتيسير الحوار وتحقيق توافق في الآراء بشأن الأراضي المتنازع عليها من خلال إبرام اتفاقات تعاونية مع ولاية غالمودوغ. كما قدمت الأمم المتحدة الدعم في مجال التصدي للنزاع المتصاعد بين العشائر والتوترات الطائفية الأخرى ذات الصلة في منطقة لوق جيدو. وبدعم من بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أوّدت سلطات جوبالاند وفداً حكومياً رفيع المستوى إلى مقاطعة لوق لتيسير عمليات المصالحة واستعادة السلام والاستقرار في المنطقة.

22 - وقدمت بعثة الأمم المتحدة الدعم التقني إلى وزارة الداخلية والشؤون الفيدرالية والمصالحة في مجال صياغة الإطار القانوني للانتخابات، بما في ذلك قانون الانتخابات وقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية وقانون اللجنة المستقلة المعنية بالانتخابات وتحديد الدوائر الانتخابية. وقد اعتمد مجلس الوزراء مشاريع القوانين الثلاثة في 16 تموز/يوليه و 8 آب/أغسطس، وهي الآن في طور عرضها على البرلمان الفيدرالي لمناقشتها خلال دورته الحالية. ونظمت بعثة الأمم المتحدة كذلك حلقات عمل عن النظم الانتخابية والتدابير الخاصة المؤقتة، بما يشمل ترسيخ العمل بتخصيص حصة لا تقل نسبتها عن 30 في المائة للمرأة، بالنسبة لممثلي منظمات المجتمع المدني. ونظمت البعثة أيضاً اجتماعات مع ممثلي مجتمع البانتو المحلي الصومالي لتناول التدابير الممكن اتخاذها لتعزيز مشاركة الفئات غير الممثلة تمثيلاً كافياً في العملية الانتخابية.

23 - وقدم كل من بعثة الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي الدعمَ للمشاورات الوطنية التي جرت على الصعيد الفيدرالي وصعيد الولايات والمقاطعات فيما يتعلق بعملية مراجعة الفصول 5 إلى 9 من الدستور المؤقت. وقد أُجريت تلك المشاورات في تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. فخلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس، نُظمت 14 مشاوراً مع ممثلي المؤسسات على صعيد مختلف مستويات الحكومة والمجتمع المدني والنساء والشباب والمجتمعات المحلية في ولايات جوبالاند، وجنوب غرب الصومال، وهيرشبيلي، وغالمودوغ، ومنطقة بنادر.

24 - وفي الفترة من 7 إلى 14 تموز/يوليه، في بيدها بولاية جنوب غرب الصومال، قدم كل من بعثة الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي الدعمَ لتنظيم حلقة عمل موجهة للخبراء ترمي إلى إعداد دليل التشغيل لمنصة مستكشف النزاعات، وهي أداة لتحديد مواقع النزاعات والتخطيط لمواجهتها وتتبعها والمبادرات المتعلقة بمنع نشوب النزاعات. وكان من بين المشاركين في حلقة العمل تلك الجهات الوطنية والدولية صاحبة المصلحة المنخرطة في جهود المصالحة وبناء السلام والتماسك الاجتماعي والمجالات ذات الصلة، والتي قامت معاً باستعراض الإطار التشغيلي للمنصة ووضع اللمسات الأخيرة عليه.

25 - وفي الفترة من 23 إلى 26 تموز/يوليه، قدم كل من بعثة الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي الدعمَ لتنظيم حلقة عمل في مجال التخطيط الاستراتيجي، جمعت الجهات صاحبة المصلحة من الحكومة الفيدرالية والولايات الأعضاء في الفيدرالية والشركاء الدوليين لوضع خطة استراتيجية شاملة لتنفيذ إطار المصالحة الوطنية. وستتيح الخطة الاستراتيجية الخمسية تلك خريطة طريق لوزارة الداخلية والشؤون الفيدرالية والمصالحة والوزارات الفيدرالية المعنية والكيانات التنفيذية التابعة للولايات الأعضاء في الفيدرالية وذلك لتحديد أولويات الأنشطة الرئيسية وتنفيذها على مدى السنوات الخمس المقبلة من عام 2024 إلى عام 2029.

## باء - دعم قطاع الأمن وسيادة القانون وتحقيق الاستقرار

### 1 - تطوير قطاع الأمن

26 - واصلت بعثة الأمم المتحدة تقديم الدعم للحكومة الفيدرالية في تنفيذ خطة تطوير قطاع الأمن في الصومال وبناء القدرات المحلية في مجال سيادة القانون. ففي شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه، وفي إطار مشروع تهيئة أمن مستدام وخاضع للمساءلة في الصومال، وبالتعاون مع مكتب الأمن الوطني التابع لحكومة الصومال الفيدرالية، نظم كل من البعثة والبرنامج الإنمائي حلقات عمل في كيسمايو وبيدواه ودوسمريب وجوهو لتقديم التدريب بشأن وضع تقييمات للأخطار التي تهدد المجتمعات المحلية لصالح وزارات الأمن الداخلي في الولايات وغيرها من الوزارات التنفيذية والمكاتب الأمنية.

27 - وواصلت بعثة الأمم المتحدة دراسة مدى إمكانية توفير الأمن في نموذج سياسي ذي طابع فيدرالي. ففي أيار/مايو، قدمت الأمم المتحدة دعماً تقنياً للتحليل الذي أجراه مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة بشأن التكلفة المقدرة لتنفيذ خطة تطوير قطاع الأمن. وسيُسترشد بالتقرير المنبثق عن ذلك في الجهود المبذولة لتنفيذ هيكل الأمن الوطني المستكمل الذي أقره المجلس الاستشاري الوطني في آذار/مارس 2023.

28 - وواصل الفريق التوجيهي المعني بتطوير القدرات النظامية والعمليات، الذي يدعو الجيش الوطني الصومالي إلى عقد اجتماعاته وتشارك في رئاسته بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب، عقد اجتماعات شهرية لتعزيز تنسيق التدريب ودعم تنفيذ خطة تطوير قطاع الأمن. وقد صدر مرسوم رئاسي بإنشاء أربع قيادات جديدة متخصصة في الجيش الوطني الصومالي في تموز/يوليه، وهو ما يمثل خطوة مهمة نحو إصلاح المؤسسات وتحسين القدرات داخل الجيش الوطني الصومالي.

### 2 - سيادة القانون

29 - قدمت بعثة الأمم المتحدة الدعم للحوار الجاري في قطاع العدل تحضيراً للمراجعة البرلمانية للفصل المتعلق بالسلطة القضائية من الدستور المؤقت. ففي الفترة بين 13 و 16 تموز/يوليه، يسّر كل من البعثة والبرنامج الإنمائي تنظيم حلقة عمل في مجال القيادة بالتعاون مع وزير العدل في الحكومة الفيدرالية وجميع وزراء العدل في الولايات الأعضاء في الفيدرالية والنواب العاميين وكبار قضاة المحاكم (باستثناء بونتالاند) في كيسمايو من أجل التصدي للتحديات الجسيمة التي تعترض نظام العدل وتركيز الاهتمام على تعزيز التعاون بين القطاعات وصنع القرار والتواصل الفعال. وقد أعدت الحلقة المشاركون لوضع اللمسات الأخيرة على نموذج العدل والمؤسسات الإصلاحية لكفالة مواءمته مع الهيكل القضائي ذي الطابع الفيدرالي المقترح، بما في ذلك نزع السلاح من حرس السجون. وبالإضافة إلى ذلك، قدم كل من البعثة والبرنامج الإنمائي الدعم لإجراء مشاورات مع 450 مشاركاً في بنادر وكيسمايو ودوسمريب وبلدوين وبيدواه لوضع الخطة الاستراتيجية لقطاع العدل، الأولى من نوعها في البلد، للفترة 2025-2030.

30 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت على المستوى التقني المناقشات المتعلقة بنموذج المؤسسات الإصلاحية المنزوعة السلاح. فبطلب من اللجنة البرلمانية المعنية بالسجون، قدمت بعثة الأمم المتحدة إسهامات في تقرير اللجنة عن أمن السجون وأوضاعها. وقدمت البعثة أيضاً الدعم لعقد أربع دورات تدريبية بمشاركة 96 من موظفي العدل والمؤسسات الإصلاحية (26 امرأة و 70 رجلاً) وأطلعت نظراءها

على سلسلة من التقييمات لسجون جوبالاند وبنادر والسجون الوطنية. ومن خلال البرنامج المشترك للعدالة والمؤسسات الإصلاحية، قدم كل من البعثة والبرنامج الإنمائي الدعم لعقد 12 دورة تدريبية مع 600 مشارك من المجتمع المحلي ومؤسسات القضاء في بيدواه وحُدُر وكيسمايو وبيلدوين ودوسمريب والمناطق المسترَدَّة حديثاً. وقد وفر البرنامج الدعم في مجال القدرات للسبل البديلة لتسوية المنازعات ومراكز العدالة المجتمعية التي قدمت خدمات العدل في 200 قضية.

31 - ولتعزيز قدرات الشرطة وتنفيذ نموذج الشرطة الجديد، قامت بعثة الأمم المتحدة بصياغة إجراءات تشغيل موحدة للتصدي لحالات العنف الجنساني والتحقيق فيها لشرطة ولاية جوبالاند، وعقدت حلقات عمل في بيدواه وكيسمايو وغاروي ومقديشو وجُوهر.

### 3 - تحقيق الاستقرار

32 - عُقد المنتدى الوطني لتحقيق الاستقرار برئاسة نائب رئيس الوزراء الذي نظّمته وزارة الداخلية والشؤون الفيدرالية والمصالحة في 28 تموز/يوليه. وقد حضرت الحدث الوزارات التنفيذية والمؤسسات الفيدرالية ووزارات الداخلية في الولايات، إضافةً إلى الجهات المانحة والشركاء في عملية تحقيق الاستقرار. واستعرضت الحكومة في عروضها التقدم المحرز بعد مرور عام على إطلاق خطة تحقيق الاستقرار واستندت إلى الدروس المستفادة لتحديد أولويات الحكومة فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار. وقبل ذلك، استضافت الوزارة الفريق العامل المعني بالإنعاش المبكر في 6 حزيران/يونيه وفرقة العمل المعنية بالاتصالات لتحقيق الاستقرار في 27 حزيران/يونيه، وشاركت في استضافة مناسبة لتعلم أساليب تحقيق الاستقرار بالتعاون مع وزارة الداخلية في غالمودوغ في الفترة من 2 إلى 5 تموز/يوليه. وقد تم خلال تلك المناسبات مجتمعةً تبادل أفضل الممارسات للنهوض بالأولويات وجهود الاتصال على صعيد المقاطعات لمواجهة خطاب حركة الشباب.

### 4 - منع التطرف العنيف ومكافحته

33 - واصلت بعثة الأمم المتحدة تقديم الدعم من أجل وضع نهج شامل للتعامل مع الجماعات المسلحة في الصومال. فبالتعاون مع مركز توبسان الوطني لمنع التطرف العنيف ومكافحته، واصلت البعثة دعم جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه، عُقدت في بيدواه وكيسمايو حلقات عمل مشتركة للتوعية - حضرها 70 ممثلاً عن سلطات الولايات ومقدمي الخدمات الأمنية ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات النسائية والشبابية - لتعزيز التعايش بين المنشقين والمجتمعات المحلية خلال عملية إعادة تأهيل المرتبطين سابقاً بحركة الشباب وإدماجهم، وذلك لمعالجة الظروف المؤدية إلى نزعة التطرف وتعزيز السلام والاستقرار والتماسك الاجتماعي.

34 - وفي 30 حزيران/يونيه، سلّمت المنظمة الدولية للهجرة بنجاح مهمة الإشراف التقني والمالي على خمسة مراكز لإعادة التأهيل الانتقالي تقع في مقديشو وكيسمايو وبيدواه إلى مركز توبسان الوطني لمنع التطرف العنيف ومكافحته. وفي وقت التسليم، تم تسجيل 450 من الأفراد المرتبطين سابقاً بحركة الشباب الذين لا يشكّلون خطراً كبيراً، من بينهم 166 امرأة و 284 رجلاً، وتقديم الدعم لهم في المراكز الخمسة.

## جيم - المساعدة الإنسانية

35 - ظلت الأزمة الإنسانية في الصومال متزدية بسبب الصدمات المناخية المتكررة والمتفاقمة، والنزاعات، وتقشي الأمراض، وانتشار الفقر على نطاق واسع. وقد أدت هذه الظروف إلى ندرة المياه وتناقص غلات المحاصيل والنزوح وانتشار الأمراض. وتشير خطة الاستجابة والاحتياجات الإنسانية لعام 2024 إلى أن عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية انخفض بنسبة 17 في المائة، من 8,3 ملايين نسمة في عام 2023 إلى 6,9 ملايين نسمة في عام 2024، وهو عدد لا يزال مرتفعاً عن متوسط السنوات الخمس البالغ 6,8 ملايين نسمة.

36 - واستمر انعدام الأمن الغذائي الحاد ولكنه أظهر بعض أوجه التحسن مقارنة بعام 2023. فتوقعات التحليل المتعلق بالتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي تشير إلى أنه في عام 2024، هناك 4 ملايين نسمة يواجهون أزمة أو انعدام الأمن الغذائي في حالات الطوارئ وأن حوالي 1,7 مليون طفل ممن تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و 59 شهراً يواجهون سوء التغذية الحاد. ويتبين من هذه الاستنتاجات حدوث تحسن في الأمن الغذائي مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2023، عندما تسبب الجفاف المطول في تصنيف حوالي 5 ملايين نسمة في المرحلة الثالثة أو أسوأ من مراحل التصنيف المتكامل.

37 - وانتهى موسم أمطار غو للفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه مبكراً، في منتصف أيار/مايو. ففي هذه السنة، تضرر 268 000 شخص، مما أدى إلى نزوح حوالي 81 000 شخص ومقتل 9 أشخاص وغرق الممتلكات والأراضي الزراعية. وقد عاد معظم النازحين إلى ديارهم. ووصل العاملون في المجال الإنساني إلى ما لا يقل عن 201 000 شخص من المتضررين في 36 مقاطعة. وأدت الأمطار إلى انتعاش المراعي وإعادة ملء مراكز توزيع المياه وتحسن الأنشطة الزراعية، ولكن بعد موجة جفاف من منتصف أيار/مايو، استمر الجفاف على نطاق واسع إلى أوائل حزيران/يونيه، وفقاً لما جاء في نظام الإنذار المبكر بالمجاعة. وقد وصلت برامج العمل الاستباقي التي أطلقها برنامج الأغذية العالمي على سبيل التجربة إلى 80 000 شخص حيث قُدمت إليهم مساعدات نقدية بلغت قيمتها الإجمالية مليون دولار بحلول نهاية موسم الأمطار استعداداً لمواجهة فقدان سبل المعيشة ومنع فقدها.

38 - وأدى سوء خدمات الصرف الصحي وتدني سبل الحصول على مياه الشرب المأمونة، لا سيما في المواقع التي يتجمع فيها النازحون، إلى ارتفاع شديد في حالات الإصابة بالإسهال المائي الحاد/الكوليرا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الإبلاغ عن 6 462 حالة إصابة بالكوليرا، من بينها 21 حالة وفاة، مع نسبة الوفيات من الحالات المصابة بلغت 0,3 حالة، وفقاً لما ذكرته منظمة الصحة العالمية، بما في ذلك في منطقة بنادر حيث شهد الصومال انتقال عدوى الكوليرا دون انقطاع منذ عام 2017. وتسهم الأمطار والفيضانات الموسمية في تأجيج انتقال المرض.

39 - ويوجد أكثر من 3,8 ملايين شخص هم نازحون داخلياً في الصومال، وقد بلغ عدد النازحين 202 000 شخص خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يزال النزوح الناجم عن العنف العشائري منتشراً على نطاق واسع، لا سيما في مناطق جليجادود ومدج وجيدو. وتشكل النساء والأطفال، الذين يواجهون مخاطر العنف الجنساني والاستغلال الجنسي والإخلاء، أكثر من 80 في المائة من النازحين في الصومال. ولا يزال الإخلاء القسري الذي يتعرض له النازحون مستمراً؛ فقد تم إخلاء ما لا يقل عن 30 000 شخص قسراً في الفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر، سُجلت 64 في المائة من حالاتهم في منطقة بنادر.



40 - وقدّم شركاء العمل الإنساني خدمات الوقاية من العنف الجنساني، وكذلك الحد من المخاطر، والاستجابة في حالات الطوارئ. وقد استهدفت تلك المبادرات 1 610 أشخاص ممن تلقوا العلاج من عنف العشير والتدبير العلاجي السريري لشؤون الناجيات من الاغتصاب، و 1 636 مستفيداً ممن تلقوا تحويلات نقدية مشروطة. وقد صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم إلى 12 مرفقاً من مرافق الرعاية التي تقودها القابلات، وثلاثة مستوصفات متنقلة للولادة، و 11 مرفقاً لرعاية التوليد والموليد في حالات الطوارئ، حيث تم الوصول إلى أكثر من 27 755 من النساء اللواتي هن في سن الإنجاب في المجتمعات النازحة داخلياً والمجتمعات المضيفة.

41 - وتطرح إمكانية الوصول إلى الأشخاص المحتاجين للمساعدات الإنسانية تحدياً كبيراً بسبب انعدام الأمن والعقبات البيروقراطية والنزاع. ففي الفترة من 24 أيار/مايو إلى 17 أيلول/سبتمبر، تم توثيق 75 حادث من الحوادث المتعلقة بسبل الوصول، وكان الوصول إلى 36 مقاطعة من أصل 74 مقاطعة إما صعباً أو صعباً للغاية. وبالإضافة إلى ذلك، عادةً ما يتعرض العاملون في المجال الإنساني للعنف بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث سُجل 23 حادثاً من حوادث العنف ضد عمال الإغاثة. وقبل الخفض التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في السودان وانتقالها المتوقع إلى بعثة خلف لها تابعة للاتحاد الأفريقي، شرعت دوائر العمل الإنساني في التخطيط لسيناريوهات مكرسة لضمان قدرة البعثة على البقاء والوفاء بولايتها في ظل احتمال حدوث تغيير في السياق الأمني.

42 - وواصل شركاء العمل الإنساني تقديم المساعدات المنقذة للأرواح على الرغم من انخفاض التمويل. حتى 23 أيلول/سبتمبر، كانت خطة الاستجابة والاحتياجات الإنسانية لعام 2024، التي تتطلب توفير 1,6 بليون دولار للاستجابة لاحتياجات الفئات الأكثر ضعفاً في الصومال البالغ تعدادهم 5,2 ملايين نسمة، قد مُولت بنسبة 37,1 في المائة، وتمكّن شركاء العمل الإنساني من إيصال المساعدات إلى 1,63 مليون شخص. وقد خصص صندوق المساعدة الإنسانية للصومال الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مبلغ 25 مليون دولار للمناطق ذات الأولوية التي تفاقمت فداحة احتياجاتها المتعددة القطاعات من "شديدة" إلى "قصوى". وبالإضافة إلى ذلك، خصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مبلغ مليوني دولار للتصدي للكوليرا في المناطق الموبوءة في الصومال.

43 - وقام الفريق القطري للعمل الإنساني، بالتعاون مع الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، بتعزيز التدابير الرامية إلى ردع التدخلات التي تعرقل إيصال المساعدات وتحوّل مسارها. فقد عمل الفريق عن كثب مع السلطات والجهات المانحة والمجتمعات المحلية لضمان وصول جميع المساعدات إلى المستفيدين المقصودين من خلال تحسين استهداف المستفيدين وتحديد هوياتهم وتسجيلهم وتبادل البيانات فيما بين شركاء العمل الإنساني. ويتعين إجراء استثمارات مستدامة في التدابير الكفيلة بمكافحة الغش ومكافحة الفساد من أجل تعزيز القدرات الوطنية ودون الوطنية على منع حوادث الغش والتصدي لها.

## دال - الدعم المقدم لتنسيق المساعدة الإنمائية

44 - في 2 تموز/يوليه، عقدت وزارة التخطيط والاستثمار والتنمية الاقتصادية في الحكومة الفيدرالية والأمم المتحدة الاجتماع الثاني للجنة التوجيهية المشتركة لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، في مقديشو. وقد سلط المشاركون الضوء على أهمية استخدام الموارد بفعالية وشفافية وشجعوا على استخدام البيانات التي تعدّها الحكومة وتؤكدّها من المكتب الوطني الصومالي للإحصاء.

45 - وفي يومي 21 و 22 تموز/يوليه، عقد المجلس الاقتصادي الوطني حلقة عمل استهلالية للمرحلة الثالثة من عملية بلورة رؤية مئوية الصومال لعام 2060، حضرها 100 مشارك من الحكومة الفيدرالية؛ والولايات الأعضاء في الفيدرالية؛ والشركاء في التنمية، بما في ذلك الأمم المتحدة والبنك الدولي؛ ومنظمات المجتمع المدني؛ والقطاع الخاص؛ ووسائل الإعلام؛ والأوساط الأكاديمية؛ ومؤسسات البحوث. وقدمت حلقة العمل تقييماً متعمقاً لمجالات مختلفة، من بينها الحوكمة الرشيدة، وتنمية رأس المال البشري، وقطاع الإنتاج، والبنية التحتية، والتجارة، والتكامل الإقليمي، والنمو الذي يقوده القطاع الخاص. وأكدت الحلقة من جديد على أهمية العمل التعاوني المنحى لوضع اللمسات الأخيرة على رؤية عام 2060.

46 - وفي أعقاب الزيارة التي قام بها ممثلون من الصندوق الأخضر للمناخ إلى الصومال في آذار/مارس وتعهدهم بتوفير مبلغ 100 مليون دولار، عُقدت سلسلة حلقات عمل تشاورية على الصعيد المحلي للجهات صاحبة المصلحة (بحضور 460 مشاركاً) لدعم إعداد خطط محلية للتكيف مع المناخ تشمل جميع الولايات الأعضاء في الفيدرالية في الصومال. وعلاوةً على ذلك، يشارك برنامج الأغذية العالمي بنشاط في المبادرات المراعية للاعتبارات المناخية، ودعم استغلال الثروة الحيوانية، والنظم الزراعية، والتثقيف البيئي، ودرّ الدخل والتي أظهرت نتائج إيجابية في غالمودوغ وبونتلاندي.

47 - وفي 4 أيلول/سبتمبر، أطلقت الحكومة الفيدرالية خطة عمل مسارات الحلول الوطنية الرامية إلى إيجاد حلول دائمة لمليون نازح داخلياً تماشياً مع الاستراتيجية الوطنية للحلول الدائمة وخطة التنمية الوطنية وخطة التحول الوطني وخطة عمل الأمين العام بشأن النزوح الداخلي.

## هاء - المرأة والسلام والأمن

48 - في 3 حزيران/يونيه، اجتمعت بعثة الأمم المتحدة مع قيادات نسائية من منظمات المجتمع المدني لمناقشة إدماج المرأة ومشاركتها في المسائل المتصلة بالمرأة والمناخ والسلام والأمن. وقد أعربت القيادات النسائية عن استيائهن من الإقصاء الذي كثيراً ما تعرضت له من المسائل التي تؤثر عليها بشكل كبير. واتفق المشاركون على مواصلة جهود الدعوة لدى السلطات الصومالية لتحقيق إدماج المرأة واعتماد تدابير وقائية مراعية للاعتبارات الجنسانية لمكافحة تفاقم تأثير تغير المناخ وتقلص الخيارات المتعلقة بسبل المعيشة.

49 - وفي الفترة من 10 حزيران/يونيه إلى 8 تموز/يوليه، قامت نساء من أعضاء البرلمان الفيدرالي، وبدعم من البرنامج المشترك للمرأة والسلام والحماية، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بزيارة إلى كل من دوسمريب وكيسمايو وبيدواه، وكذلك إلى مناطق سول وسناغ وكاين، للضغط على القيادات النسائية من منظمات المجتمع المدني وشيوخ العشائر والمسؤولين الحكوميين من أجل الدعوة إلى تخصيص حصة لا تقل عن 30 في المائة للنساء في المناصب المنتخبة والهيئات المعيّنة في مؤسسات الدولة.

50 - وفي 17 تموز/يوليه، عقد الفريق المرجعي للمجتمع المدني، بدعم من الأمم المتحدة، منتدى شاركت فيه أكثر من 100 امرأة. واستهدف المنتدى تقييم جهود بناء السلام وأنشطة تمكين المرأة التي تقودها شبكات التنظيمات النسائية في منطقة بنادر. وقد أعربت المشاركات عن شواغلهن من محدودية عدد النساء في البرلمان الفيدرالي في الوقت الراهن. فقد حذرن من إمكانية أن ينخفض هذا العدد بعد الانتخابات المقبلة إذا لم يُسنَّ في القانون تخصيص حصة لا تقل عن 30 في المائة للنساء مع إجراء عملية انتخابية واضحة

لضمان التنفيذ الفعلي. وقرر المنتدى أن يواصل المطالبة بإنشاء آلية لتحقيق حصة لا تقل نسبتها عن 30 في المائة للنساء عند سن القانون الجديد المتعلق بالانتخابات.

## واو - الشباب والسلام والأمن

51 - في إطار شراكة مع وزارة الشباب والرياضة، شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبعثة الأمم المتحدة في حلقة عمل نظمتها الحكومة الفيدرالية لوضع خطة عمل وطنية شاملة بشأن الشباب والسلام والأمن في 24 حزيران/يونيه.

52 - وفي 30 حزيران/يونيه، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لمؤتمر قمة مقديشو للتكنولوجيا لعرض ابتكارات شباب الصومالي وروح المبادرة لديه. وقد أتاحت القمة للمبتكرين الشباب منبراً لتقديم حلول تكنولوجية للتحديات التي تعترض البلد. وأكد هذا الحدث الدور الحاسم للتكنولوجيا والابتكار في بناء السلام والتنمية، مع التشديد على أهمية دعم المشاريع التي يقودها الشباب لتعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار.

53 - وفي 13 آب/أغسطس، أجرى مكتب مكافحة الإرهاب حواراً بشأن السياسات الوطنية مع الشباب الصومالي في إطار برنامج إشراك الشباب وتمكينهم الرامي إلى زيادة قدرة الشباب على الصمود في وجه التطرف المصحوب بالعنف بالتوعية وتمكين الشباب للمساهمة في تهيئة مجتمع ينعم بالسلام والاستقرار.

## زاي - حقوق الإنسان والحماية

### 1 - حقوق الإنسان

54 - سجلت بعثة الأمم المتحدة وقوع 514 إصابة في صفوف المدنيين (149 قتيلًا و 365 جريحاً) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بزيادة قدرها 69 في المائة مقارنة مع 304 إصابات في صفوف المدنيين سُجلت خلال الفترة السابقة. وظلت حركة الشباب الجاني الرئيسي في تلك الحوادث، حيث تُنسب إليها المسؤولية عن وقوع 378 إصابة في صفوف المدنيين (74 في المائة من جميع الإصابات المسجلة)، تليها 66 إصابة تُسبب إلى عناصر مجهولة الهوية، و 44 إصابة إلى ميليشيات عشائرية، و 26 إصابة إلى قوات الأمن الصومالية. فقد كثفت حركة الشباب هجماتها في حزيران/يونيه وتموز/يوليه وآب/أغسطس، مما أدى إلى زيادة في عدد الإصابات في صفوف المدنيين المنسوبة إلى الحركة بنسبة 367 في المائة، مقارنة مع 182 إصابة سُجلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق (25 كانون الثاني/يناير إلى 23 أيار/مايو).

55 - وعمدت السلطات إلى اعتقال واحتجاز ستة أشخاص لممارستهم حقهم في حرية التعبير، من بينهم خمسة صحفيين (جميعهم ذكور) بسبب تقاريرهم وتعليقاتهم عن قضايا المصلحة العامة. وقد وقع اثنان من تلك الحوادث في صوماليلاند وحدث في كل من جوبالاند وبونتلاند وغالمودوغ ومقديشو. وأُفرج عن أربعة من الصحفيين الخمسة دون أن تُوجه إليهم أي تُهم. أما الشخص الخامس فقد مُثل أمام محكمة في مقديشو وأُطلق سراحه لاحقاً بسند كفاية فيما لا يزال التحقيق جارياً. وفي صوماليلاند، اعتقلت قوات الشرطة في 20 حزيران/يونيه أحد أعضاء حزب وداني السياسي المعارض واحتجزته لادعاء نشره معلومات مغلوطة ضد صوماليلاند على وسائل التواصل الاجتماعي، وأُفرجت عنه لاحقاً بسند كفاية لأسباب صحية في 1 تموز/يوليه.

56 - وفي 31 تموز/يوليه، أقر مجلس الشعب في البرلمان الفيدرالي مشروع القانون الوطني لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة ليصبح قانوناً، فهو يحظر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات الحياة العامة والخاصة، ويزيل الحواجز التي تحول دون تمتعهم الكامل بحقوقهم وإدماجهم في المجتمع.

## 2 - الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

57 - في 20 تموز/يوليه في مقديشو، أعلنت بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال أنها فتحت تحقيقاً في مقتل اثنين من المدنيين الذكور وإصابة شخص آخر بجروح في بلدة بولو مارير في مقاطعة مركا، في ولاية شيبيلي السفلى، في 17 تموز/يوليه. وذكرت أيضاً أن نتائج التحقيق سيُعلن عنها للجمهور. وتواصل الأمم المتحدة العمل مع بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية بشأن الحوادث التي يجري الإبلاغ عنها تماشياً مع الممارسة المتبعة في سياق سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

58 - وفي 24 تموز/يوليه و 6 آب/أغسطس، اجتمع الفريق العامل المشترك بين بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال والأمم المتحدة المعني بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ تدابير التخفيف المتعلقة بتلك السياسة. وقد تطرق الفريق العامل المشترك إلى المسؤوليات المشتركة بين الأمم المتحدة والبعثة الانتقالية في مجال تنفيذ تلك السياسة، وتبادل المعلومات المتعلقة بادعاءات ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان التي أطلعت الأمم المتحدة البعثة الانتقالية عليها، واتفقا معاً على إجراء استعراض لحالة تنفيذ تدابير التخفيف ذات الصلة بالبعثة الانتقالية.

59 - وفي 26 آب/أغسطس، أقرت فرقة العمل المعنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في الصومال مذكرةً إرشادية لتبسيط تنفيذ تدابير التخفيف المتعلقة بحماية الطفل. وتوجز المذكرة أدوار ومسؤوليات كيانات الأمم المتحدة التي تقدم الدعم لقوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة في متابعة تلك التدابير، بما في ذلك التنسيق مع الجهات المستفيدة من دعمها والدعوة لديها.

## 3 - الأطفال في سياق النزاع المسلح

60 - خلال الفترة من أيار/مايو إلى آب/أغسطس، تحققت فرقة العمل القطرية المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة والإبلاغ عنها من وقوع 867 انتهاكاً جسيماً ضد 756 طفلاً (521 فتى و 235 فتاة)، من بينهم 169 طفلاً (148 فتى و 21 فتاة) تعرضوا لانتهاكات متعددة. وشملت الانتهاكات التي تم التحقق منها الاختطاف (325 حالة)، والتجنيد والاستخدام (263 حالة)، والقتل وتشويه الأعضاء (166 حالة)، والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي (100 حالة)، وست حوادث شن هجمات على مدارس ومستشفيات (11 حادثاً) والحرمان من إمكانية الوصول إلى المساعدات الإنسانية (حادثان). ولا يزال أعضاء حركة الشباب والجنّة المجهولون هم المسؤولون عن غالبية الانتهاكات، حيث يمثّلون 74 في المائة و 19 في المائة، على التوالي. وفي المجموع، نُسبت 4 في المائة من الانتهاكات إلى قوات الأمن الصومالية، و 2 في المائة إلى الميليشيات العشائرية، و 1 في المائة إلى "قوات الدفاع المجتمعية".

61 - وفي أيار/مايو، عملت بعثة الأمم المتحدة مع شيوخ العشائر وسلطات الولاية في غالمودوغ على إعداد ثلاثة برامج إذاعية مختلفة باستخدام الشعر الصومالي للتوعية بمحنة الأطفال في سياق النزاع المسلح والآليات المتاحة للتصدي لذلك.

62 - وفي تموز/يوليه، عُقدت اجتماعات للأفرقة العاملة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، برئاسة المديرين العامين لكل من وزارات الأمن الداخلي ووزارات شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان في ولايات جوبالاند، وجنوب غرب الصومال، وهيرشبيلي، وغالمودوغ. وخلال تلك الاجتماعات، تمت الموافقة على خطط عمل على مستوى الولايات للمضي قدماً في تنفيذ خريطة الطريق لعام 2019 لتعزيز حماية الأطفال في النزاع المسلح.

63 - وفي تموز/يوليه، قدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال الدعم لإنشاء شبكات مجتمعية محلية لحماية الطفل في ولايتي هيرشبيلي وغالمودوغ لتعزيز استجابة المجتمع المحلي للأثار المترتبة على الأطفال جراء النزاع.

64 - وفي 17 آب/أغسطس، أُعدم أربعة شبان في غالكعيو بولاية بونتلاندا، في أعقاب صدور أحكام إدانة وإعدام بحقهم عن جرائم كانوا قد ارتكبوها لما كانوا دون سن 18 عاماً وأثناء ارتباطهم بحركة الشباب. وقد خلُصت لجنة التحقق من العمر في بونتلاندا، التي تضم ممثلين عن سلطات بونتلاندا، إلى أنهم كانوا قاصرين وقت ارتكابهم تلك الجرائم فأوصت بعدم إنزال عقوبة الإعدام بهم. وتواصل الأمم المتحدة العمل مع سلطات بونتلاندا، داعية إياها إلى ضمان مراعاة الأصول القانونية في التعامل مع جميع الشباب الذين تم اعتقالهم لارتباطهم بالجماعات المسلحة عندما كانوا دون سن 18 عاماً، وذلك تماشياً مع قانون قضاء الأحداث في بونتلاندا والالتزامات الدولية التي تقع على عاتق الدولة في مجال حقوق الإنسان بموجب اتفاقية حقوق الطفل.

#### 4 - منع العنف الجنسي والجنساني

65 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت بعثة الأمم المتحدة من وقوع خمسة حوادث ارتُكب فيها عنف جنسي متصل بالنزاع بحق 20 من الناجيات: فثلاثة حوادث منها ارتبطت باغتصاب جماعي، كانت الناجيات الـ 12 منها من النازحين داخلياً؛ و 7 فتيات كنّ سيُروجنّ قسراً لأعضاء من حركة الشباب في منطقة جلودود؛ وحادثة واحدة كان يتعلق بامرأة حامل قيل إنها تعرّضت للاغتصاب من أحد أعضاء الجيش الوطني الصومالي. وشمل الحادث الأول اغتصاب جماعي لخمس ناجيات؛ وشمل الثاني أربع ناجيات؛ وشمل الثالث ثلاث ناجيات. وقيل إن تلك النساء تعرّضن للاغتصاب جماعي أثناء ذهابهم لجلب الحطب. وقد أحجمن عن الإبلاغ عن اغتصابهن خشية التعرض للانتقام فلم يتلقين أي دعم طبي. أما الحادث الرابع فقد سُجل في مقديشو وشمل سبع فتيات تتراوح أعمارهن بين 14 و 17 عاماً وقعن ضحية للاتجار بالبشر من منطقة باي واعترض سبيلهن في مقديشو في 16 تموز/يوليه حيث كن سيُنقلن إلى منطقة جلودود للزواج قسراً لأعضاء من حركة الشباب. وفي 21 آب/أغسطس، مثّلت الفتيات أمام المحكمة العسكرية الابتدائية في مقديشو بتهمة انتماهن المزعوم إلى حركة الشباب، وقد أمرت بالإفراج عنهن ونقلهن إلى مركز لإعادة التأهيل في اليوم نفسه. أما الحادث الخامس فقد وقع في 4 أيلول/سبتمبر في مقاطعة بلدوين، منطقة هيران، حيث يُدعى أن أحد أفراد الجيش الوطني الصومالي قام باغتصاب امرأة حامل. وأبلغت الشرطة بالقضية فبادرت إلى اعتقال الجاني المزعوم. وتلقت الناجية الرعاية الطبية.

66 - وفي خطوة إيجابية في مجال مكافحة إفلات مرتكبي العنف الجنسي من العقاب، أصدر رئيس صوماليلاند في 24 حزيران/يونيه مرسوماً رئاسياً يضيف الطابع الرسمي على تنفيذ قرار مجلس الوزراء المعتمد في 13 حزيران/يونيه الذي يقضي بمحاكمة المتهمين في قضايا الاغتصاب من خلال نظام المحاكم

الرسمية بدلاً من النظام التقليدي. ومن توجيهات المرسوم أن تكون المحاكم الرسمية هي المؤسسات الوحيدة المخوّل لها بالنظر في قضايا الاغتصاب، كما أوعز إلى مفوض الشرطة والنائب العام أن يضمنا مثل المتهمين بارتكاب جرائم الاغتصاب أمام المحاكم الرسمية.

67 - وفي 25 حزيران/يونيه، عقدت بعثة الأمم المتحدة الاجتماع الفصلي الثاني للفريق العامل التقني المعني بترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ. وقد استعرض المشاركون اتجاهات وأنماط العنف الجنسي المتصل بالنزاع خلال الربع الأول من العام واتفقوا على إعطاء الأولوية لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير العام المشترك بين بعثة الأمم المتحدة ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بعنوان "التصدي للعنف الجنسي في الصومال: الوقاية والحماية"، الذي صدر في 7 أيار/مايو 2024.

68 - وتجري وزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان في ولاية جنوب غرب الصومال، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، مشاورات مع المجتمع المدني والقيادات الدينية وشيوخ العشائر والبرلمانيين من أجل وضع مشروع قانون بشأن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. ومن المتوقع أن يُعرض مشروع القانون على مجلس وزراء الولاية لاعتماده في الربع الأخير من عام 2024 قبل إقراره من برلمان الولاية ليصبح قانوناً.

69 - وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لوضع استراتيجية بشأن العنف ضد المرأة تحت قيادة وزارة الأسرة وتنمية حقوق الإنسان في الحكومة الفيدرالية. وقد أصبحت الاستراتيجية المتعددة القطاعات معتمدة الآن من قبل الحكومة فيما تضطلع الوزارة بدور قيادي في صياغة خطة عمل في هذا الشأن. وقدم الصندوق الدعم أيضاً لوضع واستعراض استراتيجية مكافحة العنف الجنساني في ولاية بونتلاند، التي صدرت مؤخراً في تموز/يوليه.

## حاء - الدعم اللوجستي الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وقوات الأمن الصومالية في العمليات المشتركة والمنسّقة

### 1 - الدعم المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال

70 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال توفير الدعم اللوجستي للقوات المأذون بها التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال في جميع أنحاء المنطقة المشمولة بمسؤولية البعثة. فعلاً بقرار مجلس الأمن 2741 (2024) وبالعامل من خلال آلية اللجنة التقنية الثلاثية المؤلفة من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية والحكومة الفيدرالية، اتفقت البعثة والحكومة على خطة منقحة لسحب قوة قدرها 2 000 جندي تابعة للبعثة وتسليم ثماني قواعد أمامية للعمليات في أجل أقصاه 30 حزيران/يونيه في إطار المرحلة الثالثة من خفض التدريجي للبعثة.

71 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال دعم تسليم القواعد الأمامية للعمليات من البعثة الانتقالية إلى قوات الأمن الصومالية. فقد سُلمت خمس من تلك القواعد الثماني المحددة، تشمل قواعد باربري (منطقة بنادر) وعبدل الله بيرو (ولاية جوبالاند) وأوراشان (ولاية هيرشبيلي) ومدينة جوهر، وسيل جيلو (ولاية هيرشبيلي)، وقد كانت مخصصة للمرحلة الثالثة من عملية خفض التدريجي للبعثة الانتقالية بحلول الموعد النهائي المحدد في 30 حزيران/يونيه، بينما سُلمت قاعدة

محاسن للعمليات الأمامية (ولاية هيرشيبيلي) في 4 آب/أغسطس إلى قوات الأمن الصومالية. ومن خلال عمليات التسليم تلك، يَسرُّ المكتب أيضاً إعادة ما مجموعه 1 600 جندي من قوات البعثة إلى أوطانهم، حتى 17 أيلول/سبتمبر.

72 - وبسبب التحديات اللوجستية والتشغيلية، وافقت الآلية الثلاثية على إتمام تسليم قاعدتي كوداي وبورغابو للعمليات الأمامية وسحب 400 جندي من قوات البعثة الانتقالية المرتبط بهما في أجل أقصاه نهاية أيلول/سبتمبر.

73 - وفي حزيران/يونيه، قدم المكتب الدعم لتناوب أفراد قوة قوامها 1 705 جنود تابعة لقوات الدفاع الوطني البوروندية في البعثة الانتقالية. وبالإضافة إلى ذلك، يَسرُّ المكتب إعادة أفراد من قوات الدفاع الوطني البوروندية وقوات الدفاع الشعبي الأوغندية وقوات الدفاع الكينية وقوات الدفاع الوطنية الإثيوبية والقوات المسلحة لجيبوتي إلى أوطانهم في إطار المرحلة الثالثة من عملية خفض التدريجي للبعثة الانتقالية.

74 - وواصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تقديم الحلول للتخفيف من أخطار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع بهدف دعم تنقل وسلامة قوات البعثة الانتقالية في الصومال. وشملت هذه التدابير تقديم تدريب متخصص داخل البلد إلى 1 369 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين للبعثة الانتقالية. وقدمت الدائرة 170 إحاطة إعلامية قبل انطلاق القوافل وبعد انطلاقها إلى قوافل البعثة الانتقالية المسيرة على طرق الإمداد الرئيسية. وأدت عمليات التفيتش المرتبطة بتلك القوافل إلى تدمير ثمانية أجهزة متفجرة يدوية الصنع.

## 2 - الدعم المقدم إلى قوات الأمن الصومالية وجهود بناء القدرات

75 - في 17 أيلول/سبتمبر، قدم المكتب الدعم اللوجستي إلى 18 900 فرد من قوات الأمن الصومالية في عمليات مشتركة أو منسقة تُنفَّذ مع بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في 27 موقعاً وفي امتثال تام لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. ويجري حالياً التخطيط لتقديم الدعم إلى قوة إضافية قوامها 2 000 فرد من قوات الأمن الصومالية، أذن بها مجلس الأمن في قراره (2741 (2024)، وذلك بالتنسيق مع الحكومة الفيدرالية ورهنا بمدى توافر الأموال اللازمة.

76 - وحتى 12 أيلول/سبتمبر، بلغ رصيد الصندوق الاستئماني لدعم قوات الأمن الصومالية الذي يديره المكتب 3 698 957 دولاراً، وهو مبلغ يكفي لمواصلة تقديم الدعم إلى غاية تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وفي 5 أيلول/سبتمبر، نظمت الحكومة الفيدرالية والمكتب معاً حدثاً في مقديشيو بعنوان "الصندوق الاستئماني لأصدقاء قوات الأمن الصومالية"، ناقشا خلاله الحاجة الملحة إلى تمويل إضافي للصندوق الاستئماني، حيث ألقيا الضوء على تزايد الطلبات على الصندوق، وإدارته بفعالية، وضرورة وضع آلية للتمويل تكون مستدامة وقابلة للتنبؤ بها. وحضرت الحدث الجهات المتبرعة الحالية والمحتملة على السواء.

77 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجريت دورات تدريبية مختلفة في مجال بناء القدرات لصالح 176 فرداً من قوات الأمن الصومالية، شملت تدريباً لضباط الاتصال الجوي وتدريباً في مجال سلامة الطيران (54 فرداً من الجيش الوطني الصومالي)؛ وتدريباً في مجال المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا (49 فرداً من قوات الجيش الصومالي و 29 فرداً من قوات الشرطة الصومالية)؛ ودورات تدريبية في المسائل الطبية والتوعية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان (23 فرداً من الجيش الوطني

الصومالي، و 21 فرداً من قوات الشرطة الصومالية). وعلاوةً على ذلك، تم تدريب وتجهيز 5 أفرقة، تضم 38 جندياً، في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة.

78 - وقدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام الدعم للحكومة الفيدرالية لمساعدتها في تقديم دورة تدريبية على التعامل مع الذخائر لخمسة من أفراد الجيش الوطني الصومالي، وفقاً للتوجيهات التقنية الدولية المتعلقة بالذخيرة، والاستراتيجية الوطنية الصومالية لإدارة الأسلحة والذخيرة وخطط العمل المرتبطة بها.

79 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تشييد حقل للرمية طوله 100 متر في مركز التدريب التابع للجيش الوطني الصومالي. وقدم المكتب أيضاً وسائل دعم غير فتاكة إلى الجيش الوطني الصومالي، شملت مركبات خفيفة للدوريات؛ وسيارات إسعاف؛ ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وعتاد شخصي؛ ومعدات منقذة للأرواح. ومنذ شهر أيار/مايو، قدم المكتب مبلغ 2,4 مليون دولار في شكل دعم للمُنح من الجهات المانحة على الصعيد الثنائي للقوات الخاصة التابعة للجيش الوطني الصومالي، مما أدى إلى استدامة دعم شهري لما متوسطه 2 021 جندياً. وقدم المكتب أيضاً تدريباً شهرياً لتسعة جنود على نظام الأمم المتحدة لإدارة الموارد البشرية، ويسرّ دعماً للمُنح المقدمة لقوات الشرطة الصومالية، بما في ذلك للضباط المتخصصين في مكافحة الإرهاب، مما أدى إلى استدامة دعم شهري لما متوسطه 2 176 فرداً من ضباط الشرطة.

## طاء - حضور الأمم المتحدة في الصومال

80 - حافظت كيانات الأمم المتحدة على حضورها في بيدواه، وبلدوين، وبربرة، وبوصاصو، ودولبي، ودوسمريب، ودولو، وغالكعيو، وغاروي، وهرجيسا، وجوهر، وكيسمايو، ومقديشو. فحتى 17 أيلول/ديسمبر، كان هناك 713 موظفاً دولياً و 1 885 موظفاً وطنياً منتشرين في مختلف أنحاء الصومال.

## ياء - ملاحظات

81 - أود أن أعرب عن تقديري للتفاعل البناء بين الحكومة الفيدرالية والأمم المتحدة عن طريق اللجنة التقنية المشتركة فيما يتعلق بطلب الصومال الانتقال من البعثة السياسية الخاصة الحالية إلى فريق الأمم المتحدة القطري. فالأمم المتحدة تظل ملتزمة بقوة بدعم الصومال في الفترة المقبلة وبالعمل في إطار شراكة مع السلطات الصومالية لضمان أن يكون هذا الدعم متوافقاً مع أولويات الصومال.

82 - وأرحب بالتزام الحكومة الفيدرالية بتطبيق نظام الانتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد. وأشجع جميع الجهات صاحبة المصلحة على العمل معاً لتسوية مجالات الخلاف بشأن الانتخابات. فالحوار الشامل للجميع سيكون أمراً حيوياً للتوصل إلى توافق في الآراء على نطاق واسع لتنفيذ الإصلاحات المقترحة. وسيكون من الأهمية بمكان إنشاء إطار انتخابي شامل للجميع وقابل للتنفيذ. ويتعين كذلك أن تظل حماية الحقوق السياسية المكفولة للمرأة، بما في ذلك ضمان تمثيلها بنسبة لا تقل عن 30 في المائة في البرلمان الفيدرالي والمجالس التشريعية في الولايات والأحزاب السياسية والتعيين في سائر المناصب الحكومية العليا، من الأولويات. وأحث كذلك على إشراك ومشاركة الشباب والفئات المهمشة والمجتمعات المحلية الممثلة تمثيلاً ناقصاً.

83 - إن التزام الحكومة الفيدرالية بإتمام مراجعة الدستور الفيدرالي المؤقت وإجراء مشاورات أوسع نطاقاً على الصعيد الفيدرالي وصعيد الولايات والمقاطعات لمراجعة الفصول التالية هو أمر يدعو للتفاؤل. وفي



ضوء التأثير الذي سيكون للتغييرات المقترحة على قوانين ومؤسسات الولايات الأعضاء في الفيدرالية، أهاب بالحكومة الفيدرالية أن تواصل مشاوراتها وعملها مع جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها حكومات الولايات الأعضاء في الفيدرالية، تمهيداً لنظر الهيئات التشريعية الصومالية فيها.

84 - وما زال القلق يساورني إزاء استمرار التوترات بين الصومال وإثيوبيا. وفي هذا الصدد، أشيد بجهود الشركاء الرامية إلى تيسير الحوار. وأحث كلاً من إثيوبيا والصومال على مواصلة عملهما وتسوية خلافتهما بالحوار وضمن إطار القانون الدولي ومبادئ السيادة والسلامة الإقليمية.

85 - وأرحب باعتماد مفهوم العمليات لبعثة الاتحاد الأفريقي الجديدة للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال، وكذلك بالعمل الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي بالتشاور مع حكومة الصومال الفيدرالية. وأحث الشركاء على الانخراط في المناقشات لضمان توفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لبعثة الاتحاد الأفريقي الجديدة لكي يتسنى إنشاؤها والوفاء بولايتها على نحو تام، مع تجنب القيود المالية التي تعاني منها بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال.

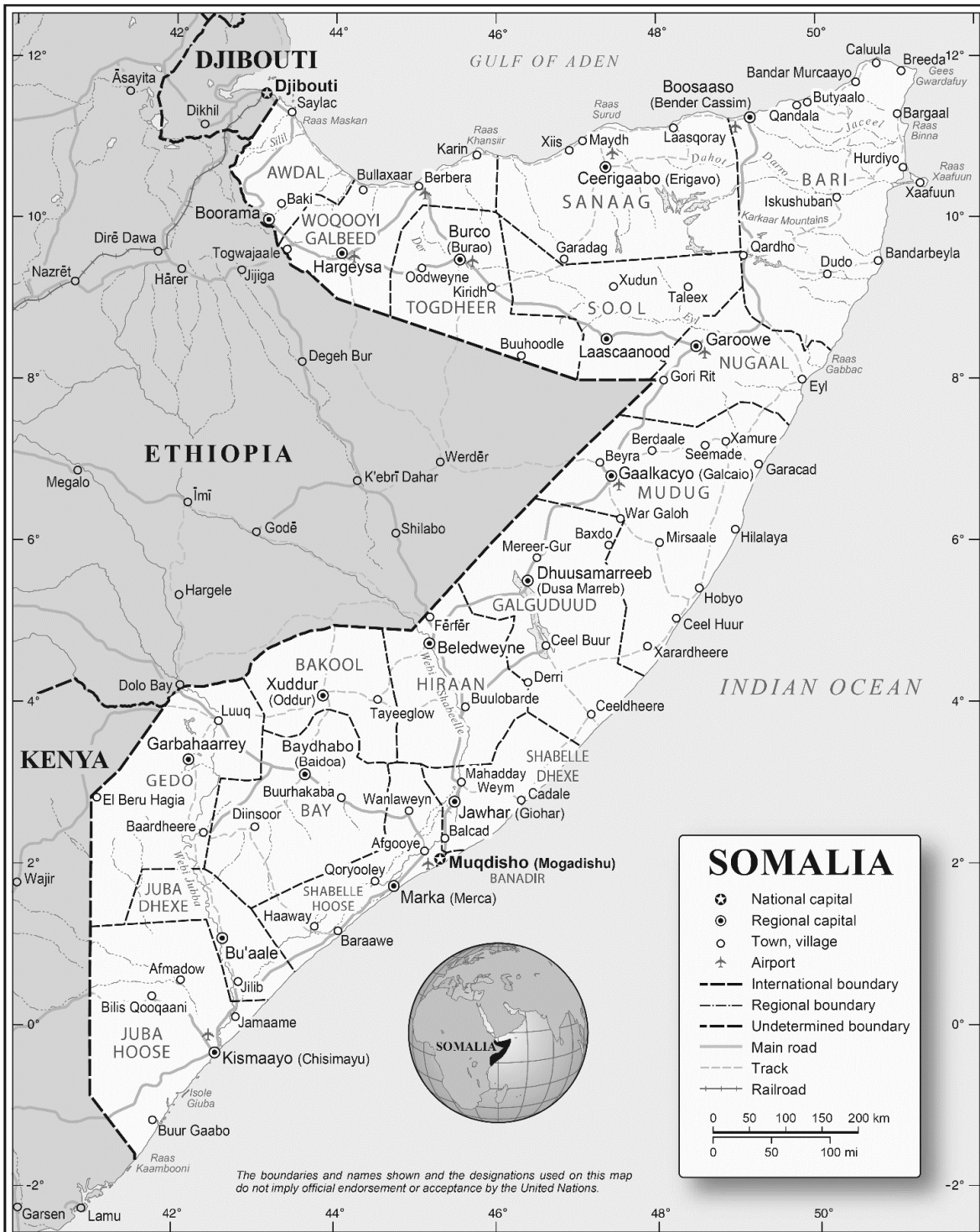
86 - وإذ أشير إلى المهمة الصعبة التي تطرحها مكافحة حركة الشباب، أشيد بجهود الحكومة الفيدرالية وهي تتولى المسؤوليات الأمنية من البعثة الانتقالية. ومن دواعي تفاؤلي العمل التعاوني المنحى الذي بذلته مفوضية الاتحاد الأفريقي والحكومة الفيدرالية وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى الصومال طوال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بنقل مهام البعثة الانتقالية، وأود أن أشير على وجه التحديد إلى التقدم المحرز في نقل المسؤوليات الأمنية التي تضطلع بها القواعد الأمامية للعمليات. وأشيد بتضحيات أفراد قوات الأمن الصومالية وأفراد البعثة الانتقالية الذين فقدوا أرواحهم في الجهود المبذولة لحماية شعب الصومال من حركة الشباب.

87 - ويساورني قلق بالغ إزاء تزايد عدد الإصابات في صفوف المدنيين من جراء الهجمات التي تعلن حركة الشباب مسؤوليتها عنها. وفي هذا الصدد، أعرب عن خالص التعازي للضحايا ولأسرهم، بمن فيهم الذين قُتلوا وجرحوا في الهجوم الذي استهدف شاطئ ليدو في مقديشو في 2 آب/أغسطس. ويساورني القلق إزاء المستوى المثير للجزع من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال، وأدعو من جديد إلى وضع حد لهذه الانتهاكات ومنعها. وأكرر أيضاً دعواتي إلى احترام القانون الدولي الإنساني من أجل حماية المدنيين والتمسك بحقوق الإنسان وضمان مساءلة المسؤولين عن تلك الهجمات.

88 - ويشكّل إقرار مجلس الشعب في الحكومة الفيدرالية مشروع القانون الوطني المتعلق بالإعاقة في 31 تموز/يوليه خطوة مهمة لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم. وأتطلع إلى تعجيل مجلس الشيوخ بإقرار مشروع القانون وبتوقيعه ليصبح قانوناً. وألاحظ مع القلق ما يرد من إفادات عن حوادث الاعتقال والاحتجاز التعسفيين التي تستهدف الصحفيين على أيدي موظفي إنفاذ القانون والمخابرات. ولذا فإنني أحث السلطات الصومالية على احترام حرية الصحافة، وحماية الفضاء المدني، وضمان مراعاة الأصول القانونية، وحماية حقوق الصحفيين، بمن فيهم أولئك الذين يخضعون للتحقيق لادعاء نشرهم أخبار مغلوبة. وأشدّد على أهمية تعديل أحكام الجرائم الجنائية من قانون العقوبات الصومالي المتعلقة بالتشهير والنظام العام، والتي أدت إلى فرض قيود على حرية التعبير، وذلك وفقاً للالتزامات الصومال في مجال حقوق الإنسان بموجب المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

89 - ولا يزال الصومال يواجه أزمة إنسانية حادة. فرغم تراجع عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة من ذروته في عام 2023، لا تزال الاحتياجات الإنسانية تتفاقم نتيجة للصدمات المناخية المتكررة وانعدام الأمن وتقصي الأمراض. فقد تلت الجفاف المدمر الذي شهده الصومال في الفترة من عام 2020 إلى عام 2023 فيضانات واسعة النطاق، وتتوقع أحدث التنبؤات بالطقس أن تكون الظروف أكثر جفافاً من المعتاد في معظم أنحاء البلد خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2024. ويعزز الحد الأدنى من الوقت المستغرق في التعافي بين الصدمات الشديدة اللاحقة الأهمية الحيوية لبرامج المساعدة الإنسانية والمتعلقة بالقدرة على الصمود والتنمية. غير أن خطة الاستجابة والاحتياجات الإنسانية لعام 2024، التي تتطلب توفير 1,6 بليون دولار للاستجابة لاحتياجات الفئات الأكثر ضعفاً في الصومال، لم تُموّل إلا بنسبة 37,1 في المائة. ولذا فإنني أناشد جميع الشركاء على زيادة إسهاماتهم المقدمة لإنقاذ الأرواح وبناء القدرة على الصمود.

90 - وأود أن أعرب عن تقديري لكل من الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، وسائر الجهات الشريكة على دعمها المستمر ومشاركتها في عملية بناء السلام في الصومال. وفي الختام، أود أن أتوجه بالشكر لممثلي الخاص بالنيابة، جيمس سوان، وإلى جميع موظفي الأمم المتحدة في الصومال، على ما يبذلونه من عمل وجهود متقانية في دعم السلام والاستقرار في البلد.



Map No. 3690 Rev. 10.2 UNITED NATIONS  
May 2014

Department of Field Support  
Cartographic Section